دليـل إعداد و تحديث المخططات الإقليمية

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ

ⓒ - وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

وزارة الشؤون البلدية والقروية

دليل إعداد وتحديث المخططات الإقليمية. / وزارة الشؤون البلدية والقروية – الرياض، ١٤٢٦هـ

٢٨ ص ؛ ٢٢,٥ × ٢٢ سم

ردمك: ٠-٩٢-٧١٠-٩٩٦٠

١ - البلديات – السعودية – أدلة أ. العنوان

ديوي ٣٥٢,٠٥٣١ ١٤٢٦/٨٧٣

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٨٧٣

ردمك: ٢-٧٤-٧١٠-٩٩٦٠

أعد هذا الدليل ضمن مجموعة من الدلائل التخطيطية - الموضح أسماؤها في نهاية الدليل - لمساعدة القائمين على أعمال التخطيط و التنمية بهدف توفير بيئة عمرانية مناسبة و المساهمة في رفع مستوى أداء الكوادر الفنية في الأمانات و البلديات.

المحتويات

تقديم ١

المفاهيم والمصطلحات ٣

١- إعداد خريطة الأساس ٥
١-١ مكونات خريطة الأساس ٥
١-٢ خطوات بناء خريطة الأساس ٥

٢- دراسات الوضع الراهن ٥
٢-١ الدراسات الطبيعية والبيئية للإقليم ٥
٢-٢ الدراسات العمرانية ٧
٢-٣ دراسة العناصر ذات الطبيعة الخاصة ٩
٢-٤ دراسات الطرق والنقل والبنية الأساسية ٩
٢-٥ الدراسات السكانية والاجتماعية ١٠
٢-٦ دراسة الخدمات العامة ١٠
٢-٧ الدراسات الاقتصادية ١٢
٢-٨ دراسة الهياكل الإدارية واللوائح والقوانين التنظيمية ١٣

٣- بناء قواعد المعلومات ١٣

٤- تحليل البيانات والوقوف على المحددات والإمكانات ١٤
٤-١ تحليل بيانات الأوضاع الراهنة ١٤
٤-٢ تحليل العوامل المؤثرة الخارجية ١٤
٤-٣ منهجية اختيار مراكز النمو ١٤

٥- وضع البدائل وتقييمها واختيار البديل المفضل ١٥
٥-١ تحديد أهداف المخطط الإقليمي ١٥
٥-٢ القضايا الأساسية والسياسات التنموية المقترحة ١٥
٥-٣ وضع البدائل وتقييمها واختيار البديل المفضل ١٦

٦- بلورة المخطط الإقليمي وصياغة استراتيجيات التنمية ١٨
٦-١ استعمالات الأراضي الإقليمية ١٨
٦-٢ إعداد خطة التنمية العمرانية ١٨
٦-٣ إعداد خطة التنمية الاجتماعية ١٨
٦-٤ إعداد خطة التنمية الاقتصادية ١٩
٦-٥ إعداد خطة شبكة الطرق والنقل ٢١
٦-٦ إعداد خطة تنمية قطاع المرافق العامة ٢١
٦-٧ الخطوات الإدارية لاعتماد المخطط الإقليمي ٢٤

٧- تحويل المخطط الإقليمي إلى خطط قطاعية تنفيذية ٢٥
٧-١ الخطط القطاعية التنفيذية ٢٥
٧-٢ أسس إعداد الخطط القطاعية التنفيذية ٢٥
٧-٣ خطوات إعداد الخطط القطاعية التنفيذية ٢٥
٧-٤ متابعة الخطط وآليات التنفيذ ٢٦

٨- تحديث ومراجعة المخطط الإقليمي ٢٦

المراجع ٢٨

تقديـم

نظراً لطبيعة التنمية العمرانية وما تتطلبه من منهجية تخطيطية سليمة تأخذ في اعتبارها الأبعاد العلمية والعملية والاستفادة من التجارب المختلفة للمجتمعات الإنسانية ، وانطلاقا من دور وزارة الشؤون البلدية والقروية في توجيه وضبط التنمية العمرانية وضمان توفر الخدمات والمرافق لتحقيق بيئة عمرانية ملائمة تحقق التفاعل بين الإنسان وبيئته ، وبناء على توجيه صاحب السمو الملكي الأمير / متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، قامت وكالة الوزارة لتخطيط المدن بإعداد مجموعة من دلائل الأعمال التخطيطية تهدف إلى نشر الوعي المعرفي بأعمال التخطيط وتساعد على تطوير الفكر التخطيطي وتحقيق البناء المؤسسي له.

إن دليل إعداد وتحديث المخططات الإقليمية والذي نضعه بين أيديكم يهدف إلى إيضاح مفهوم التخطيط الإقليمي وإجراءات إعداده وتحديثه بأسلوب علمي وعملي مبسط ، وهو موجه لمختلف الشركاء في مجال التنمية الإقليمية في القطاعات الحكومية والخاصة والمدنية بما فيهم مخططي ومهندسي الأمانات و البلديات وذلك لضمان التكامل المعرفي وممارسة التخطيط الإقليمي بما يحقق التنمية العمرانية المتوازنة على كامل الحيز الوطني في ضوء الاستراتيجية العمرانية الوطنية.

المفاهيم و المصطلحـات

الاستراتيجية العمرانية الوطنية

تمثل الاستراتيجية العمرانية الوطنية المستوى الأول للتخطيط العمراني بالمملكة وهي عبارة عن استراتيجية تعدها وزارة الشؤون البلدية والقروية تسعى إلى تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة على المدى البعيد بين مناطق المملكة المختلفة وتحدد الشكل الملائم لنمط الاستيطان والتوزيع المكاني للزيادة السكانية المستقبلية والأنشطة الخدمية والإنتاجية وهي حلقة الوصل بين الخطط القطاعية في الخطة الوطنية من جانب والخطط الإقليمية من جانب آخر.

المخطط الإقليمي

المخطط الإقليمي هو عبارة عن التصور بعيد المدى للجهود الإنمائية بمنطقة ما وانعكاساتها على الأنشطة العمرانية بها خلال فترة زمنية شاملاً التوزيع المتوقع لاستعمالات الأراضي الإقليمية وهيكل السكان والعمالة وقطاعات التنمية الاقتصادية وتوزيع الخدمات وشبكات البنية الأساسية والمرافق العامة الإقليمية بالمنطقة وهو حلقة الوصل بين الاستراتيجية العمرانية الوطنية و المخططات الهيكلية.

المخطط الهيكلي

المخطط الهيكلي هو عبارة عن التصور المستقبلي لتوزيع استعمالات الأراضي والسكان والأنشطة الاقتصادية والطرق والمرافق للمدينة أو التجمع العمراني ويعد حلقة الوصل بين المخططات الإقليمية والمحلية.

المعايير التخطيطية

هي الوحـدات المعـايـرة للمستـوى الذي يمكن قبـولـه سواء من حيث المسـاحـة أو العدد من الخدمات بأنواعها و الإسكان.

الخطة الوطنية

هي خطة للقطر لفترة معينة تحدد معدل واتجاهات النمو الاقتصادي والوظائف الأساسية للمناطق (الأقاليم) إضافة إلى السياسات والمباديء الخاصة بتطوير شبكة المستوطنات وشبكات المرافق والخدمات العامة على مستوى القطر كما تقوم الخطة بتحديد الخطوط الإرشادية لتنمية واستغلال والمحافظة على كافة أنواع الموارد.

السياسات التنموية

الطريقة التي يتم بواسطتها تنفيذ هدف معين يتعلق بعمليات التنمية.

البرنامج التنفيذي

عرض كتابي أو بياني يوضح الإجراء المقترح والسبل التي يجب إتباعها للوصول لهدف معين.

المسح (العمراني – الاقتصادي – الاجتماعي)

عبارة عن استقصاء الأحوال الراهنة لموضوع معين (مسح عمراني- مسح اقتصادي- مسح اجتماعي).

المخططات المعتمدة

عبارة عن تقسيم منطقة معينة من الأراضي إلى مواقع للبناء أو بلوكات أو قطع بالإضافة إلى الشوارع والطرق والساحات المفتوحة كما يطلق هذا المصطلح عل الأراضي المقسمة بهذه الطريقة.

تحليل الدراسة

عبارة عن التوصل إلى نتائج بعد معرفة العلاقات المتداخلة للعناصر المراد تحليها.

١- إعداد خريطة الأساس

إن إعداد خريطة الأساس الإقليمية هي الخطوة الأولى و هي من أهم الخطوات في عملية إعداد أو تحديث المخططات الإقليمية، وترجع أهميتها إلى أنها تحتوي على قاعدة من المعلومات على مستوى الإقليم ككل في جميع المجالات، والتي يمكن الاستفادة منها في كثير من الدراسات.

١-١ مكونات خريطة الأساس

- التجمعات العمرانية القائمة.
- شبكة الطرق الإقليمية القائمة.
- خطوط السكة الحديد والموانيء والمطارات.
- المناطق الأثرية والسياحية.
- المحميات الطبيعية والمناطق ذات الطبيعة الخاصة.
- استعمالات الأراضي الإقليمية (مناطق زراعية- مناطق صناعية - تعدين... إلخ).
- الوديان والشعاب الرئيسة.
- خطوط الكونتور بفترات كنتورية مناسبة.
- حدود إقليم الدراسة والحدود الإدارية للوحدات التخطيطية.
- المناطق الجبلية والمرتفعات.

١-٢ خطوات بناء خريطة الأساس

- الحصول على أحدث خريطة مساحية أو مجموعة خرائط مكونة للإقليم بمقياس رسم مناسب ١/١٠٠,٠٠٠ أو ١/٢٥٠,٠٠٠ أو ١/٥٠٠,٠٠٠ والتأكد من احتوائها على مكونات خريطة الأساس السابق ذكرها.
- الاستعانة بأحدث صورة قمر صناعي للإقليم ثم إجراء عملية المقارنة بينها وبين الخريطة المساحية بهدف تحديث الخريطة المساحية.
- تحويل الخريطة المساحية إلى خريطة رقمية (Digital) ليسهل التعامل معها فيما بعد، وذلك عن طريق مجموعة من العمليات (Scan، Digitizing).
- تقسيم مكونات الخريطة إلى مجموعة من الطبقات(Layers) كل طبقة عبارة عن مكون من المكونات الأساسية السابق ذكرها وذلك ليسهل التعامل معها في نظم المعلومات الجغرافية(GIS).
- يتم تقسيم الخريطة إلى أجزاء بواسطة الإحداثيات (x,y) ثم طباعة هذه الأجزاء وتجهيزها لعملية الرفع – المسح الميداني الإقليمي - بواسطة مجموعة من ذوي الخبرة في هذا المجال (مهندسين – مساحين مدربين).
- بعد الانتهاء من عملية المسح الميداني لجميع مكونات الخريطة ومطابقتها بما هو متاح من بيانات وإجراء عمليات التحديث، يكون لدينا خريطة أساس إقليمية نهائية في صورة رقمية، وموضح عليها كافة المكونات برموز مناسبة ومتعارف عليها، ولها أكواد معينة يمكن الرجوع إليها وإجراء تعديلات عليها هذا بالإضافة إلى أهمية استخدام الألوان التخطيطية المتعارف عليها.

٢- دراسات الوضع الراهن

تشمل الدراسة جميع العناصر الطبيعية والبيئية المكونة للإقليم، بهدف التعرف على المحددات و الإمكانات والموارد الطبيعية والبيئية ذات التأثير المباشر في صياغة استراتيجيات وسياسات التنمية الإقليمية بالمنطقة محل الدراسة.

٢-١ الدراسات الطبيعية والبيئية للإقليم

٢-١-١ دراسة الموقع الجغرافي والأهمية المكانية

دراسة الموقع الجغرافي للمنطقة هو المدخل الطبيعي للتعرف عليها، حيث يلقي الضوء على خصائص الموقع الجغرافي ومكوناته الطبيعية الأساسية. ويوضح بشكل عام الأهمية النسبية للموقع بالنسبة للمملكة والأقاليم المحيطة.

٢-١-٢ دراسة المناخ وأثره على النشاط البشري

تتلخص العناصر المناخية التي يجب دراستها في فصول السنة الأربعة كما هو موضح بالشكل (٢-١) في الآتي:

- دراسة درجات الحرارة والإشعاع الشمسي.
- دراسة الرياح والأمطار.
- دراسة درجة التبخر والرطوبة النسبية.

٢-١-٣ دراسة مظاهر السطح

- دراسة الإرتفاعات والإنخفاضات والتشكيل السطحي.
- دراسة السهول والأودية ومخرات السيول.
- دراسة الكثبان الرملية.

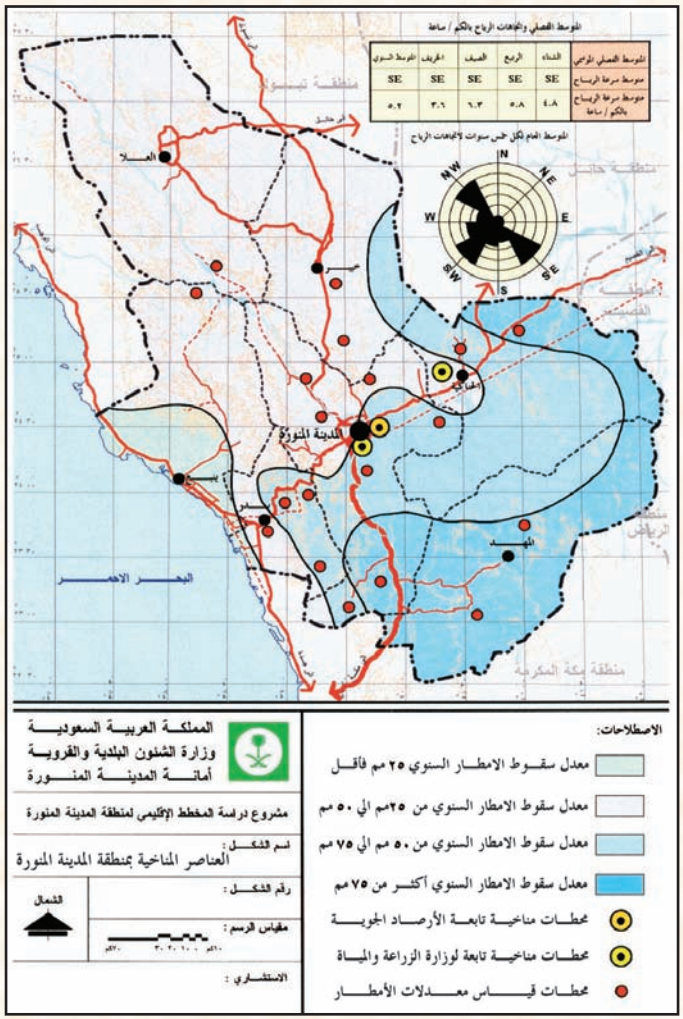

شكل (٢-١)

مثال لدراسة العناصر المناخية في الإقليم

٢-١-٤ دراسة الحياة الفطرية.

- دراسة الغطاء النباتي.
- دراسة الحياة البرية.
- دراسة المحميات الطبيعية.

٢-١-٥ دراسة التلوث البيئي.

- تحديد مصادر التلوث
- دراسة أنواع التلوث (هواء – ماء- تربة).
- دراسة الآثار السلبية المترتبة على التلوث.
- دراسة طرق الحماية من آثار التلوث.

٢-١-٦ دراسة الخصائص الجيولوجية والثروة المعدنية

دراسة التراكيب الجيولوجية كما هو موضح بالشكل (٢-٢) من الدراسات الأساسية التي يمكن من خلالها التعرف على الخصائص الطبيعية لهذا الإقليم، والوقوف على الإمكانات التعدينية المتاحة فيه، وأهميتها الاقتصادية، حيث تعتبر الثروات الطبيعية من الركائز التنموية الهامة. وتتمثل عناصر الدراسة من النقاط التالية:

- دراسة توزيع الصخور والطفوح البركانية.
- دراسة مواقع الرسوبيات الحديثة ومواد البناء.
- دراسة مواقع البراكين والزلازل والصدوع.
- مناطق الإشعاع و مصادر الحرارة الأرضية.
- دراسة توزيع الخامات الفلزية و غير الفلزية.

٢-١-٧ دراسة الخصائص الهيدرولوجية وتركيب التربة السطحية

تعتبر دراسة التربة و الموارد المائية من الجوانب الهامة في عملية التنمية الإقليمية، حيث تحدد توزيع إمكانات التنمية بأبعادها المختلفة ولاسيما في منطقة تعاني من ندرة المياه مثلاً.

٢-١-٧-١ دراسة خصائص التربة السطحية

التربة هي البيئة المباشرة التي تتم عليها جميع أعمال التنمية البشرية، لذا كان من الأهمية دراستها من حيث التركيب والمواصفات ومدى الصلاحية للتنمية بكافة أنواعها وكذلك الاستخدامات العمرانية.

٢-١-٧-٢ دراسة الموارد المائية

- دراسة خزانات المياه الأرضية.
- دراسة المياه السطحية بداخل الأودية والسدود المستخدمة في حجز المياه.
- دراسة المياه الجوفية.
- دراسة محطات تحلية مياه البحر.

٢-١-٨ استنتاج مؤشرات الدراسات الطبيعية والبيئية

من الدراسات الطبيعية والبيئية نستنتج المؤشرات التي تساعد على

صياغة وتوجيه التنمية المستقبلية بالإقليم و تعتبر المؤشرات الخطوة الأولى في عملية تحليل الدراسات وهي كما يلي:

- مؤشرات الموقع الجغرافي والأهمية المكانية.
- مؤشرات الخصائص الطبيعية.
- مؤشرات الخصائص البيئية.

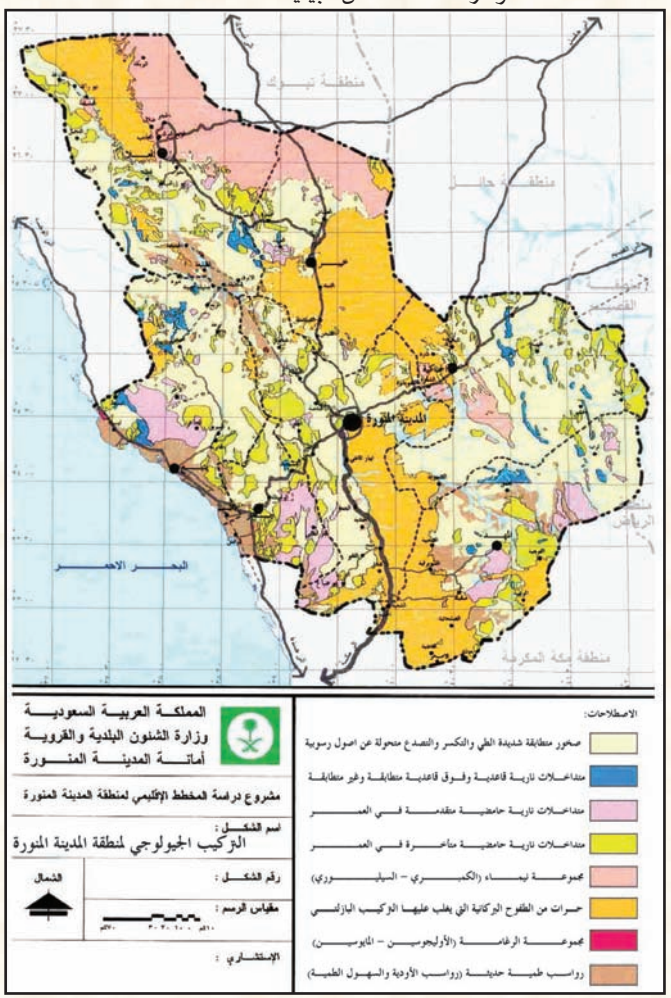

شكل (٢-٢)

مثال لدراسة التركيب الجيولوجي في إقليم

٢-٢ الدراسات العمرانية للإقليم

ترجع أهمية دراسة العناصر العمرانية بالإقليم إلى التعرف على مدى تطور الجهود الإنمائية وتلبيتها لاحتياجات السكان، ويمكن التعرف على عناصر العمران من خلال دراسة توزيع استعمالات الأراضي الإقليمية والمرتبطة بنشاط الإنسان، أو التي أحدثها الإنسان من خلال نشاطه التنموي، مثل توزيع المدن والقرى وشبكات الطرق الإقليمية.

٢-٢-١ دراسة استعمالات الأراضي في الإقليم

تتم دراسة استعمالات الأراضي كما هو موضح بالشكل(٢-٣) على مستويين: استعمالات الأراضي على مستوى الإقليم واستعمالات الأراضي على مستوى الوحدات الإدارية المكونة للإقليم (المحافظات) وتوضح هذه الدراسة كلا من استعمالات الأراضي الطبيعية (الوديان–الجبال–الحرات...إلخ) واستعمالات الأراضي العمرانية (التجمعات العمرانية – الزراعة – الطرق...إلخ) كما يجب استخدام الألوان والرموز المتعارف عليها كلما أمكن للتعبير عن الاستعمالات المختلفة بداخل الخريطة. كما يتم عمل جدول(ميزانية استعمالات الأراضي) يوضح الاستعمالات ومسطحاتها والنسبة المئوية لها من إجمالي المساحة الكلية للإقليم.

٢-٢-٢ دراسة المعالم الأثرية والمواقع السياحية في الإقليم

تزخر المملكة العربية السعودية بالعديد من المعالم الأثرية والمواقع السياحية والتي تتيح القيام بأنشطة سياحية متعددة (دينية – ثقافية – ترفيهية...إلخ) تساهم في دفع عملية التنمية وتتمثل عناصر الدراسة فيما يلي:

- دراسة المزارات الدينية والمعالم الأثرية التاريخية.
- دراسة المواقع الشاطئية والمحميات الطبيعية.
- دراسة المناطق الجبلية والمعالم الجيولوجية و التشكيلات الصخرية.
- دراسة المعالم الثقافية والترفيهية.

٢-٢-٣ دراسة الهيكل العمراني على مستوى الإقليم

تتم دراسة الهيكل العمراني كما هو موضح بالشكل (٢-٤) على مستوى الإقليم والوحدات الإدارية (المحافظات).

- دراسة التوزيع المكاني والفئات الحجمية للتجمعات العمرانية.
- دراسة الهيكل العمراني الحضري.
- دراسة الهيكل العمراني الريفي.
- دراسة التقسيم الإداري.

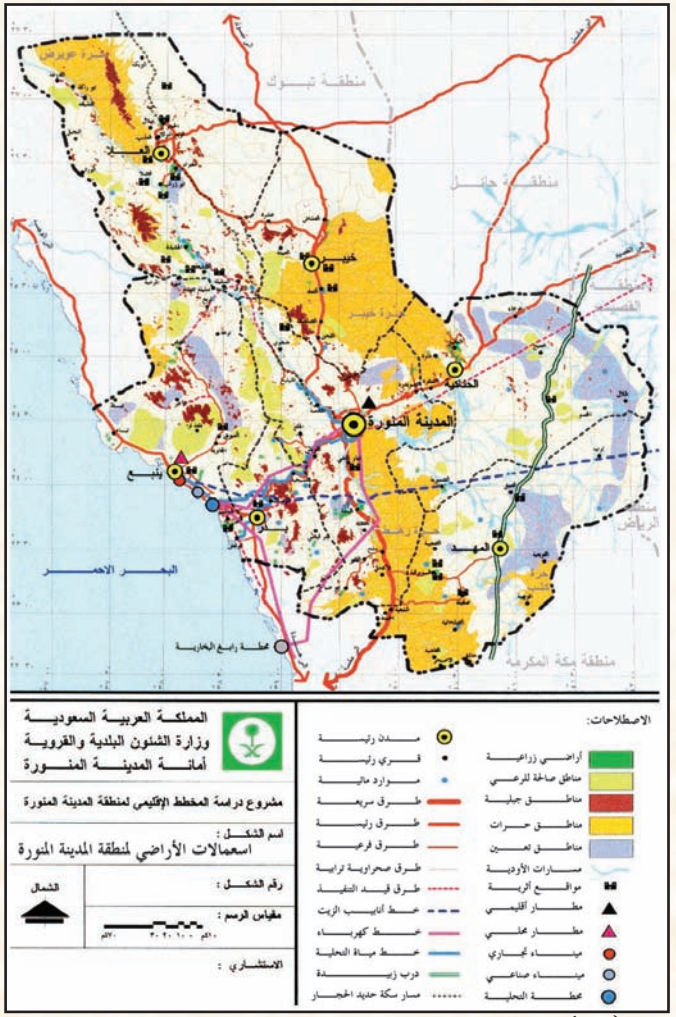

شكل (٢-٣)

مثال لخريطة استعمالات الأراضي

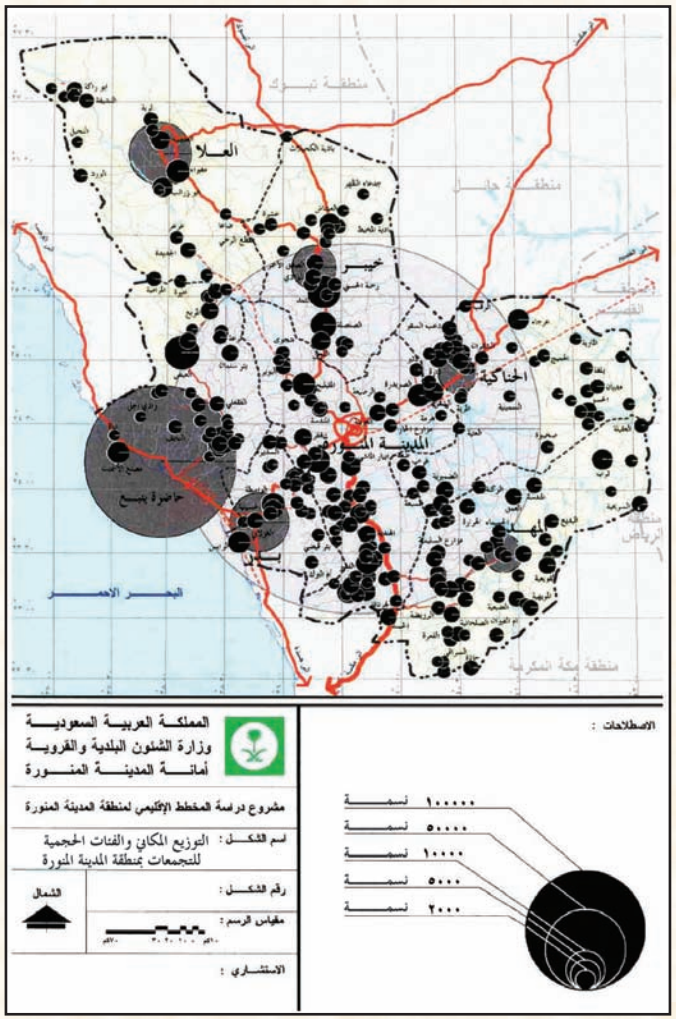

شكل (٢-٤)

مثال لدراسة الهيكل العمراني

٢-٢-٤ مراجعة المخططات الهيكلية للتجمعات العمرانية في الإقليم

تحتاج الدراسات الخاصة الوطنية والإقليمية إلى فترات زمنية ليست بالقصيرة. وقد أصبح من الصعب على الدول التي تواجه مشكلات عمرانية حادة الانتظار لحين الانتهاء من الدراسات، ثم البدء في المخططات التفصيلية. وعلى هذا الأساس تسير العملية التنموية في اتجاهين متوازنين: أحدهما يهتم بصياغة الاستراتيجيات التنموية، والآخر يهتم بالمشكلات التفصيلية بحيث تكون هناك مدخلات متبادلة بينهما. و في هذا الإطار تأتي أهمية مراجعة المخططات الهيكلية من خلال النقاط التالية:

- المنظور الأشمل للدراسة وتجنب المخاطر.
- استغلال الأراضي المتاحة للتنمية العمرانية.
- التنبؤات السكانية والقاعدة الاقتصادية.

- النطاق العمراني وكيفية التعامل مع المشكلات.
- الدور الإقليمي المقترح ومراحل التنمية للمخطط.

٢-٢-٥ استنتاج مؤشرات الدراسات العمرانية للإقليم

استنتاج مؤشرات الدراسات العمرانية تساعد على صياغة وتوجيه التنمية المستقبلية بالإقليم. وتعتبر الخطوة الأولى في عملية تحليل الدراسات:

- مؤشرات استعمالات الأراضي الإقليمية.
- مؤشرات الهيكل العمراني.
- مؤشرات مراجعة المخططات الهيكلية للتجمعات العمرانية.

٢-٣ دراسة العناصر ذات الطبيعة الخاصة في الإقليم

من الدراسات الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار حيث من الممكن أن تتميز منطقة ما عن باقي المناطق بعناصر طبيعية خاصة تكون ذات تأثير قوي على العملية التنموية في المنطقة. على سبيل المثال الثروات التعدينية والبترولية والمحميات الطبيعية ومصادر المياه...إلخ.

٢-٤ دراسات الطرق والنقل والبنية الأساسية في الإقليم

تلعب شبكات الطرق والنقل والبنية الأساسية دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية بالإقليم، وهي الحافز الأول للمستثمرين للقيام بالمشروعات التنموية بالإضافة إلى تشجيع السكان على التوطن في الأماكن التي تتوافر بها إمكانات التنمية بشكل جيد.

٢-٤-١ دراسة شبكات الطرق والنقل في الإقليم

دراسة شبكة الطرق والنقل بالإقليم كما هو موضح بالشكل(٢-٥) من خلال مجموعة العناصر التالية:

- الدراسات السابقة والبيانات المتوفرة.
- دراسة شبكة الطرق البرية والموانئ والمطارات والسكك الحديدية.
- دراسة أحجام حركة النقل وخصائصها من خلال أعداد السيارات المرخصة حسب النوع ومحطات العد المستمر للمرور على طرق وحركة سيارات.
- حركة النقل الجماعي وحركة الشاحنات والموانئ و المطارات.
- دراسة الحوادث المرورية ومعرفة أسبابها وأماكنها وتوقيتها.

شكل (٢-٥)

مثال لشبكة الطرق والنقل بالإقليم

٢-٤-٢ دراسة شبكات البنية الأساسية في الإقليم

- دراسة شبكات التغذية بالمياه للإقليم ووحداته الإدارية.
- دراسة شبكات الصرف الصحي للإقليم ووحداته الإدارية.
- دراسة التخلص من النفايات الصلبة للإقليم ووحداته.
- دراسة الطاقة الكهربائية وشبكة الاتصالات للإقليم ووحداته الإدارية.

٢-٤-٣ مؤشرات دراسات الطرق والنقل والبنية الأساسية في الإقليم

من الدراسات السابقة للطرق والنقل والبنية الأساسية، يتم استنتاج أهم المؤشرات في هذا المجال، للاستفادة بها بعد ذلك في رسم خطوط التنمية للمنطقة.

٢-٥ الدراسات السكانية والاجتماعية في الإقليم

تهدف الدراسة إلى التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعية للقوى البشرية (السكان) بالإقليم كما هو موضح بالشكل (٢-٦) الذين هم محور العملية التنموية في جميع مراحلها ويتم الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية عند إعداد الدراسة كلما أمكن.

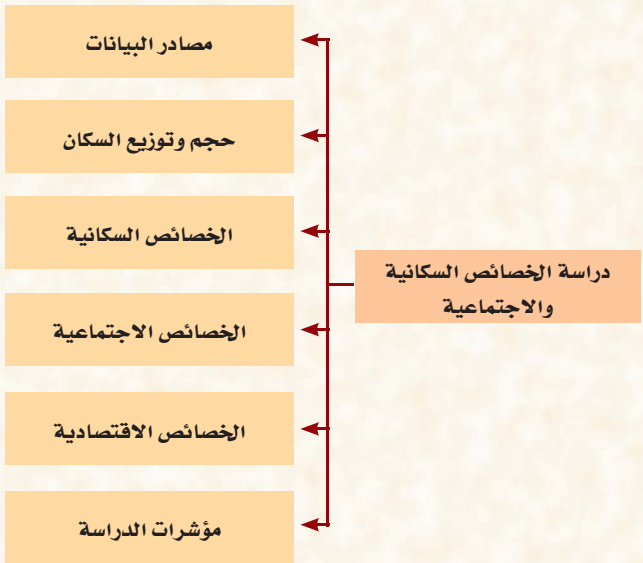

شكل (٢-٦)
الدراسات السكانية والاجتماعية

٢-٥-١ مصادر البيانات السكانية والاجتماعية

- التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات).
- قواعد البيانات القطاعية والمسوحات الميدانية

٢-٥-٢ دراسة حجم وتوزيع السكان في الإقليم

- دراسة تطور سكان الإقليم والتقديرات الراهنة لأعداد السكان
- دراسة أنماط توزيع السكان على الوحدات الإدارية المكونة الإقليم الدراسات.

٢-٥-٣ دراسة الخصائص السكانية في الإقليم

- دراسة خصائص توزيع السكان حسب الجنسية.
- دراسة التركيب العمري والنوعي.
- دراسة الحالة الاجتماعية و حجم الأسر وتركيبها.
- دراسة الحراك السكاني والهجرة الدائمة والموسمية.

٢-٥-٤ دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم

- دراسة الحالة التعليمية و العمل و نسبة العمالة.
- دراسة الحالة المهنية.
- دراسة مستوى دخل الأسرة وملكيتها للسلع المعمرة.

٢-٥-٥ مؤشرات الدراسات السكانية والاجتماعية في الإقليم

يمكن استنتاج من هذه الدراسة بعض المؤشرات التي تساهم في التعرف على أهم محددات وإمكانات التنمية في الإقليم التالية:

- مؤشرات عن توزيع السكان وحجم الأسرة
- مؤشرات عن التعليم والقوة العاملة
- مؤشرات عن المهن ومستوى الدخل
- مؤشرات عن التركيب الاجتماعي للمجتمع

٢-٦ دراسة الخدمات العامة في الإقليم

تعتبر دراسات الخدمات العامة أحد مؤشرات التنمية حيث إنها ترتبط بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، كما أنها تعتبر مؤشراً على نسبة نجاح العملية التنموية بما توفره من احتياجات السكان.

٢-٦-١ دراسة الخدمات التعليمية في الإقليم

تشمل دراسة الخدمات التعليمية العناصر التالية كما هو موضح بالشكل (٢-٧):

- دراسة الخدمات التعليمية على مستوى الإقليم (الجامعات والمعاهد العلمية والتعليم العالي).
- دراسة الخدمات التعليمية على المستوى المحلي (التعليم الفني والمهني ومدارس تعليم البنين والبنات)

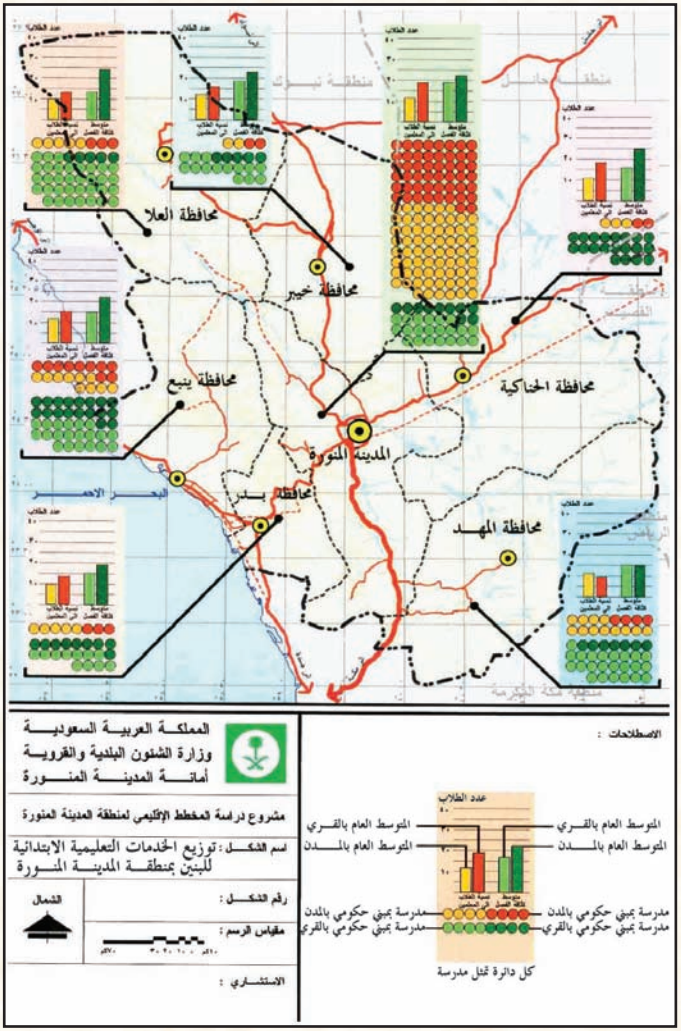

شكل (٢-٧)

مثال لتوزيع الخدمات التعليمية

٢-٦-٢ دراسة الخدمات الصحية في الإقليم

تشمل دراسة الخدمات الصحية العناصر التالية كما هو موضح بالشكل (٢-٨):

- دراسة الخدمات الصحية على مستوى الإقليم (المستشفيات الحكومية والأهلية والمستشفيات المتخصصة).

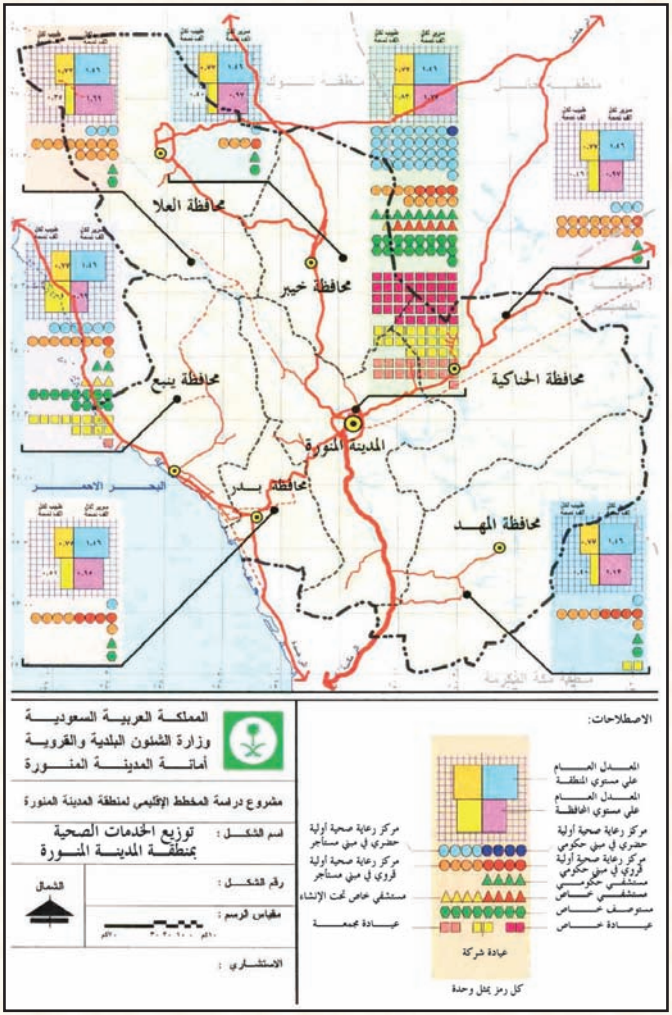

شكل (٢-٨)

مثال لتوزيع الخدمات الصحية

- دراسة الخدمات الصحية على المستوى المحلي (الخدمات الصحية الأهلية ومراكز الرعاية الأولية).

٢-٦-٣ دراسة الخدمات الدينية في الإقليم

تشمل دراسة الخدمات الدينية على مستوى الإقليم والمستوى المحلي العناصر التالية :

- دراسة المساجد المحلية.
- دراسة مسجد الجمعة.
- دراسة مصلى العيد.

٢-٦-٤ دراسة الخدمات الأمنية في الإقليم

- دراسة مراكز الشرطة ومراكز الدفاع المدني.
- دراسة السجون وإدارات التراخيص.

٢-٦-٥ دراسة الخدمات الرياضية والثقافية والاجتماعية في الإقليم

- دراسة الخدمات على مستوى الإقليم (المدن الرياضية والصالات والملاعب والأندية والمكتبات العامة).

٢-٦-٦ دراسة الخدمات العامة في الإقليم

- دراسة المحاكم وكتابات العدل ومكاتب الهلال الأحمر.
- دراسة مكاتب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢-٦-٧ دراسة الخدمات التجارية في الإقليم

- دراسة الخدمات على مستوى الإقليم (أسواق الجملة والمراكز التجارية الكبرى والأسواق المتخصصة في سلعة معينة وأسواق الحراج).

٢-٦-٨ مؤشرات دراسة الخدمات العامة في الإقليم

من خلال الدراسات التحليلية لتوزيع الخدمات العامة، و دراسة كل من الخصائص الاجتماعية للسكان، يمكن استنتاج مجموعة من المؤشرات العامة فيما يخص النقاط التالية:

- مؤشرات الخدمات التعليمية والصحية والدينية
- مؤشرات الخدمات التجارية والأمنية
- مؤشرات الخدمات الرياضية والثقافية والاجتماعية

٢-٧ الدراسات الاقتصادية للإقليم

ترجع أهمية الدراسات الإقتصادية في الإقليم كما هو موضح بالشكل (٢-٩) إلى كونها مؤشراً قوياً في صياغة قرارات التنمية الإقليمية، حيث يتم دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، ومدى تأثيرها على الهيكل الاقتصادي للمنطقة، و دراسة توجهات التنمية الاقتصادية الوطنية وانعكاساتها الإقليمية.

٢-٧-١ الدراسات الاقتصادية العالمية والوطنية:

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية دائماً تغيرات كبيرة تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول المختلفة، و بشكل غير مباشر على اقتصاديات الأقاليم داخل الدول. ونظراً لما للاقتصاد السعودي من ارتباط وثيق بالاقتصاد العالمي، فلا يمكن للمملكة أن تكون بمعزل عما يستجد من تطورات في الاقتصاد العالمي والعلاقات التجارية الدولية.

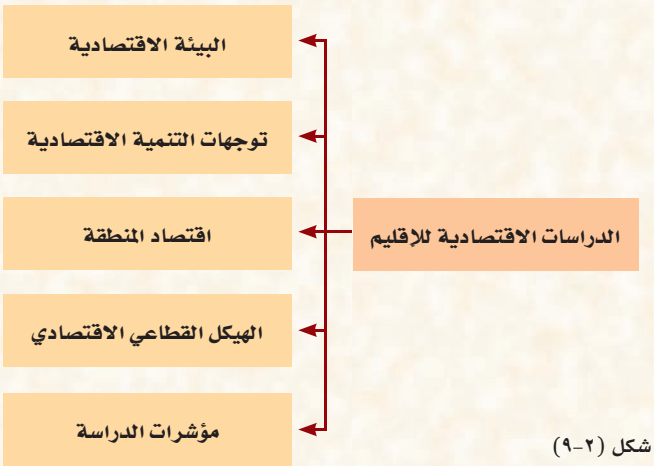

شكل (٢-٩)
الدراسات الاقتصادية للإقليم

٢-٧-٢ دراسة توجهات التنمية الاقتصادية الوطنية وانعكاساتها الإقليمية

- دراسة خطط التنمية الوطنية.
- دراسة التوجهات الأساسية للتنمية ودراسة أهمية التخطيط المكاني.

٢-٧-٣ دراسة اقتصاد المنطقة في الإقليم

يتم دراسة اقتصاد المنطقة من خلال الدراسات التالية:

- دراسة النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة مقارنة بالمملكة.
- دراسة المؤسسات الاقتصادية في المنطقة أحد العناصر الأساسية للتنمية المتكاملة، حيث تبين حجم و مدى تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تمثل العمود الفقري للإقليم، هذا بالإضافة إلى تحديد الاتجاهات المستقبلية للتنمية الشاملة، و في ظل عدم توفر المعلومات التفصيلية الكافية فإن المسح الميداني لعينة من مجموع المؤسسات يعتبر خطوة أساسية لإتمام هذه الدراسة

الإقتصادية ويتم المسح بناءً على أهم خصائص المؤسسات الموجودة في الإقليم (صناعية - تجارية - خدمية...إلخ).

٢-٧-٤ دراسة الهيكل القطاعي الاقتصادي الرئيسي بالإقليم

- دراسة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأساسية (الصناعة والزراعة).
- دراسة القطاعات الاقتصادية الخدمية (السياحة والتجارة والخدمات).

٢-٧-٥ مؤشرات الدراسات الاقتصادية في الإقليم

من خلال دراسة عناصر الدراسات الاقتصادية يمكن الخروج ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعمل على المساهمة في عملية التنمية للإقليم، وخصوصاً فيما يتعلق بنشاط السكان الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢-٨ دراسة الهياكل الإدارية واللوائح التنظيمية في الإقليم

تشكل الهياكل الإدارية واللوائح والقوانين التنظيمية كما هو موضح بالشكل (٢-١٠) الإطار الذي ينظم ويضبط الأنشطة والجهود الإنمائية في المنطقة، كما يوفر أسس التحكم في توجيه التنمية ويعتبر المظلة التي توفر للأجهزة التنفيذية السلطات الكافية لتنظيم الأنشطة المختلفة التي تقوم بها.

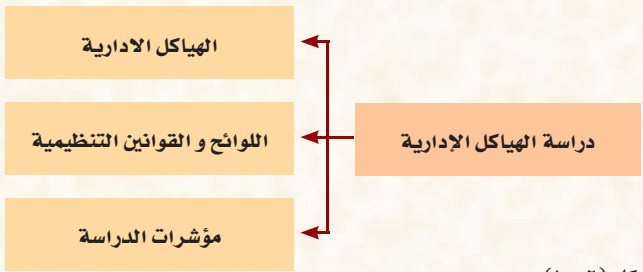

شكل (٢-١٠)
دراسة الهياكل الإدارية في الإقليم

٢-٨-١ دراسة الهياكل الإدارية

- دراسة تطور نظام البلديات بالمملكة.
- دراسة الهيكل التنظيمي والإداري للأمانات.
- دراسة الهيكل التنظيمي والإداري للبلديات الفرعية.
- دراسة الهيكل التنظيمي و الإداري للبلديات بالمحافظات.
- دراسة الهيكل التنظيمي والإداري للمجمعات القروية وللمكاتب البلدية.

٢-٨-٢ دراسة اللوائح التنظيمية

تتم الدراسة من خلال العناصر التالية:

- دراسة المستويات التنظيمية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والوظائف الرئيسة لتلك المستويات
- دراسة التداخل الوظيفي للمستويات التنظيمية
- دراسة القوانين واللوائح التنفيذية وأبعادها المكانية

٢-٨-٣ مؤشرات دراسة الهياكل الإدارية والقوانين التنظيمية في الإقليم

من الدراسات السابقة يمكن التعرف على مجموعة من المؤشرات الهامة، الخاصة بكل من التقسيم الإداري للمنطقة، إلى محافظات ومناطق وطبيعة الهياكل الإدارية المنظمة لإدارتها، واللوائح والقوانين التنظيمية التي تضبط العلاقات الداخلية بين المواطنين، وتلك الإدارات التي تنظم أعمال التخطيط الإقليمي بالمنطقة.

٣- بناء قواعد المعلومات للإقليم

نظراً للكم الهائل من المعلومات والبيانات التي يتم التعامل معها عند القيام بإعداد المخططات الإقليمية، فقد أصبح بناء قواعد المعلومات من المراحل الهامة من مراحل إعداد المخططات الإقليمية. ويجب أن تتسم قواعد المعلومات ببعض الخصائص الهامة تتلخص في الآتي:

- تنوع التقنيات والوسائل المستخدمة لبناء القاعدة (معلومات نصية – خرائط جغرافية – صور فوتوغرافية – شرائط فيديو – تسجيلات صوتية...إلخ).
- تقسيم المعلومات إلى مستويات (المنطقة – المحافظات – المدن – المراكز – القرى).
- تصنيف المعلومات طبقا للقطاعات التنموية المختلفة (الصناعة - الزراعة - التجارة - الخدمات...) بهدف الاستفادة منها عند وضع الخطط التنموية للقطاعات.
- يتم تصميم النظام بصورة مبسطة، بحيث لا يلزم التعامل مع البرنامج خبرات كبيرة عن الحاسب الآلي، بحيث يمكن للمستخدم العادي الحصول على كافة البيانات.
- وجود آلية مستمرة للتحديث والتعديل لكافة البيانات في مختلف القطاعات بناءً على المستجدات.

٤- تحليل البيانات والوقوف على المحددات والامكانات

٤-١ تحليل بيانات الأوضاع الراهنة في الإقليم

تعتبر نتائج تحليل دراسات الأوضاع الراهنة في الإقليم هي الركيزة العملية والواقعية التي تستند عليها صياغة استراتيجيات التنمية الإقليمية، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من المؤشرات الخاصة بالدراسات. ويتم عرض هذه النتائج في صورة إمكانات ومحددات للتنمية، ونظراً لتعدد الدراسات والبيانات يتم الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إجراء عمليات التحليل البيانية.

٤-١-١ دراسة إمكانات التنمية الإقليمية:

يتم تحديد الامكانات كما هو موضح بالشكل (٤-١) من خلال مجموعة العناصر التالية:

- تحديد إمكانات الموارد الطبيعية والاقتصادية.
- تحديد الإمكانات العمرانية.
- تحديد الإمكانات الاجتماعية والسكانية والموارد البشرية.
- تحديد إمكانات الخدمات العامة والاجتماعية.

٤-١-٢ دراسة محددات ومشكلات التنمية الإقليمية:

يتم تحديد المحددات ومشكلات التنمية كما هو موضح بالشكل(٤-٢) من خلال دراسة مجموعة العناصر التالية:

- رصد وتحليل المحددات والمشكلات الطبيعية والبيئية.
- رصد و تحليل المحددات والمشكلات العمرانية.
- رصد و تحليل محددات و مشكلات البنية الأساسية والمرافق العامة.
- رصد و تحليل محددات و مشكلات الخدمات العامة والاجتماعية.
- رصد و تحليل المحددات والمشكلات الإدارية والتنظيمية.

٤-٢ تحليل العوامل الخارجية المؤثرة على الإقليم:

- الاتفاقات الدولية.
- الفرص المتاحة للتنمية بالأقاليم المجاورة.
- استراتيجيات التنمية الوطنية.

٤-٣ منهجية اختيار مراكز النمو في الإقليم

تنقسم مراكز النمو إلى قسمين أساسيين كالآتي:

شكل (٤-١)

نموذج دراسة امكانات التنمية الإقليمية

- مراكز نمو حضري (المستوى الوطني والإقليمي والمحلي).
- مراكز نمو ريفية (مركز مجمع قروي ومركز خدمة قروي وقرية خدمة وقرية تابعة).

وتتلخص منهجية اختيار مراكز النمو في الإقليم في الآتي:

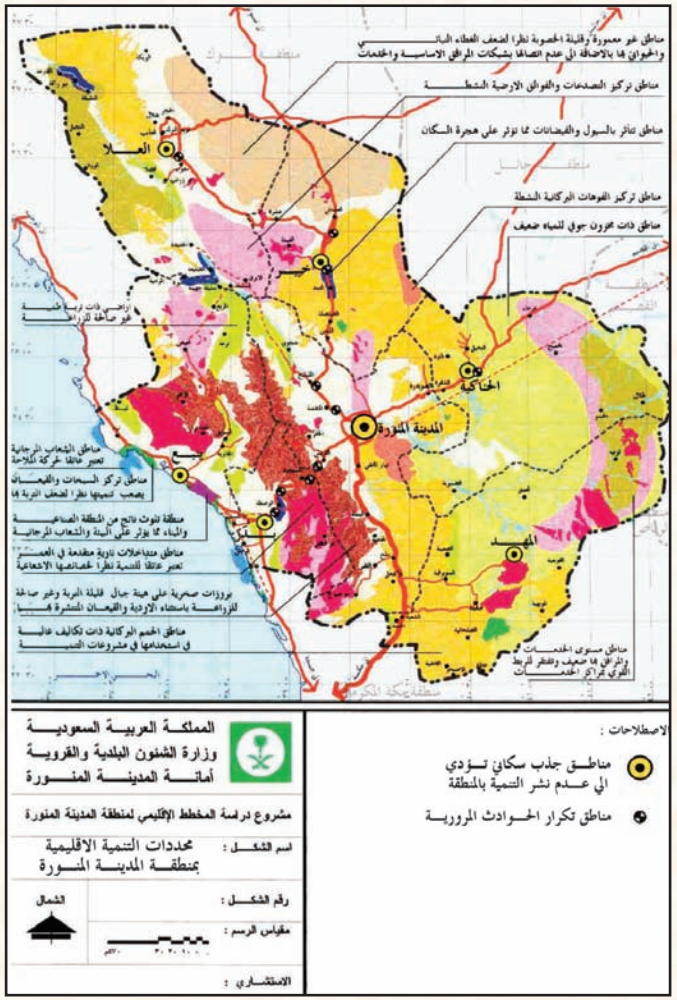

شكل (٤-٢)

نموذج دراسة محددات ومشكلات التنمية الإقليمية

- تأتي الدراسة التحليلية لمراكز النمو في الإقليم ضمن الإطار العام لاستراتيجية التنمية الشاملة للمنطقة. وبداية يتم تحديد عدد التجمعات بالمنطقة، ومن الممكن أن يتم دراسة بعض التجمعات بشكل تفصيلي نظراً لأهميته النسبية من حيث عدد السكان أو الموقع أو توافر الخدمات.
- يتم إعداد استمارة مسح (استمارة الحصر والمسح البصري التأكيدي) لجمع معلومات عمرانية اقتصادية واجتماعية وسكانية عن التجمعات المختارة للاستفادة منها في تحديد التجمعات ذات الإمكانيات التنموية لتكون أساساً لاختيار مراكز التنمية.
- يتم تحديد معايير تقييم الأهمية النسبية للتجمعات على ضوء البيانات التي تم على أساسها تصميم استمارة المسح، وهي معيار الوزن السكاني، و معيار الموقع والطرق، ومعيار توفر الخدمات العامة ومعيار الأنشطة الاقتصادية الرائدة. ثم يتم إعطاء كل معيار وزن نسبي (درجة) حسب أهميته النسبية لباقي المعايير.
- بعد حصول كل تجمع على الوزن النسبي (الثقل التنموي) يتم تصنيف تلك التجمعات إلى فئات حسب الوزن النسبي و سوف يعتبر الوزن النسبي هو الأساس في التحديد النهائي لوظائف التجمعات في ضوء التوزيع الجغرافي والتوجهات العليا للتنمية العمرانية.

٥- وضع البدائل وتقييمها واختيار البديل المفضل

٥-١ تحديد أهداف المخطط الإقليمي

التنمية الإقليمية بمفهومها العام هي فن تخطيط التنمية في بعدها المكاني على المدى البعيد. وكل دولة لها أهداف تطمح لتحقيقها لتوفير حياة أفضل لمواطنيها. وعادة ما تكون الأهداف عامة وغير محددة كماً، وتوضع في شكل صياغات عريضة. وأسلوب تحقيق هذه الأهداف العامة وبعيدة المدى ذات الطابع المكاني، هو ما يطلق عليه المخطط الإقليمي. ويختلف من دولة لأخرى، ومن إقليم لآخر، طبقا لاختلاف الأهداف وموارد التنمية وقيودها، وتحديد الأهداف هو الخطوة الأولى في عملية وضع البدائل وهي نابعة من خلال التحليل للدراسات، والوقوف على عناصر القوة والضعف مع مراجعة الأهداف والاستراتيجيات على المستوى الوطني ويتم صياغة تلك الأهداف في إطار الإمكانيات المتاحة.

وتنقسم الأهداف إلى مجموعتين:

- الأهداف العامة: وهي الأهداف المرتبطة بالاستراتيجيات الوطنية.
- الأهداف الخاصة: وهي الأهداف المحددة والتي يمكن تحقيقها بصورة مكانية.

٥-٢ تحديد القضايا الأساسية والسياسات التنموية المقترحة

بناءً على كافة الدراسات السابقة، واعتماداً على المؤشرات لتلك الدراسات ومدخلات الخطط الوطنية، يجب قبل البدء مباشرة في وضع بدائل المخطط الإقليمي تحديد ما يسمى بالقضايا التنموية الأساسية، ووضع تصور للسياسات المقترحة، لمعالجة تلك القضايا، وذلك بهدف وضوح الرؤية التنموية للمنطقة ، وتحديد اتجاهات التنمية.

٥-٣ وضع البدائل وتقييمها واختيار البديل المفضل

عملية توليد البدائل من العمليات التخطيطية المركبة، والتي يبذل فيها المخطط جهداً كبيراً نظراً لارتباطها بكثير من المتغيرات، ومن ثم يجب الاعتماد على أسس علمية تتيح للمخطط وضع مجموعة من البدائل الواقعية القابلة للتنفيذ، وليس من الضروري أن تتقيد عملية وضع البدائل بعدد معين من البدائل.

٥-٣-١ السمات الأساسية للبدائل

- أن تكون نابعة من الأهداف ومحققة لها بدرجة معينة.
- الواقعية والقابلية للتطبيق و الاتفاق مع المعدلات والمعايير.
- المرونة في التعامل مع المستويات التخطيطية العليا والدنيا.

٥-٣-٢ الخطوات العملية لوضع البدائل

قبل البدء في عملية وضع البدائل يجب أولاً وضع الفرضيات المقترحة للتنمية بالمنطقة والمتعلقة بالقطاعات التنموية المختلفة من خلال مجموعة من العوامل (اقتصادية – اجتماعية – سياسية -...إلخ) ومناقشة هذه الفرضيات والسياسات المقترحة لكل منها، ثم اختيار فرضية معينة للتنمية تتفق مع الأهداف والسياسات على المستوى الوطني و المستوى الإقليمي، ثم يتم بناء البدائل التخطيطية المختلفة في ظل هذه الفرضية، وتتلخص الخطوات العملية لوضع البدائل فيما يلي:

- **تحديد الفكر الفلسفي الأساسي:** ويقصد به الفكر التنموي للبديل سواء كان تنمية مركزة كما هو موضح بالشكل (٥-١) أو تنمية قطاعية كما هو موضح بالشكل (٥-٢) أو تنمية محورية كما هو موضح بالشكل (٥-٣).
- **تحديد السياسات والضوابط المقترحة:** وهي عبارة عن مجموعة من الاقتراحات أو القرارات التي تساهم في تحقيق فكر البديل، وهي نابعة من الأهداف السالف وضعها للمجالات المختلفة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.
- **تحديد الانعكاسات التخطيطية الرئيسة:** ويقصد بها تلك النتائج المترتبة على تنفيذ السياسات، ويجب تحديدها بدقة وتشمل جميع مجالات المخطط الإقليمي وغالباً ما تكون ذات بعد مكاني.
- **تحديد الإيجابيات والسلبيات:** بعد الانتهاء من وضع البديل يتم النظر إليه من خلال رؤية عامة نستطيع من خلالها الوقوف على نقاط القوة والضعف للبديل.

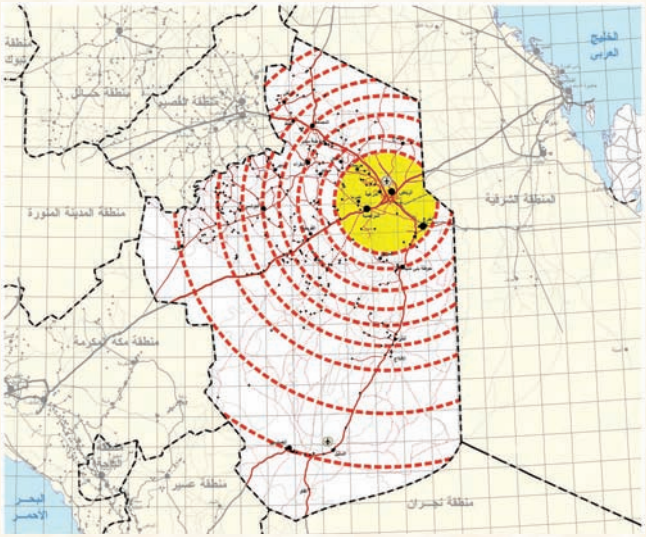

شكل (٥-١)

مثال للتنمية المركزة

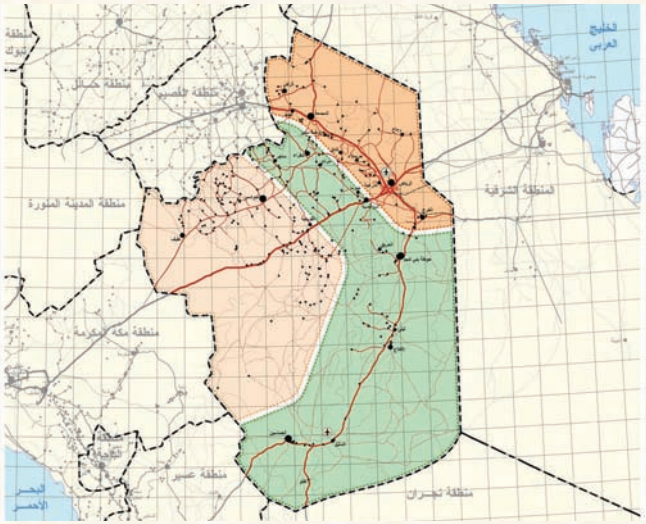

شكل (٥-٢)

مثال للتنمية القطاعية

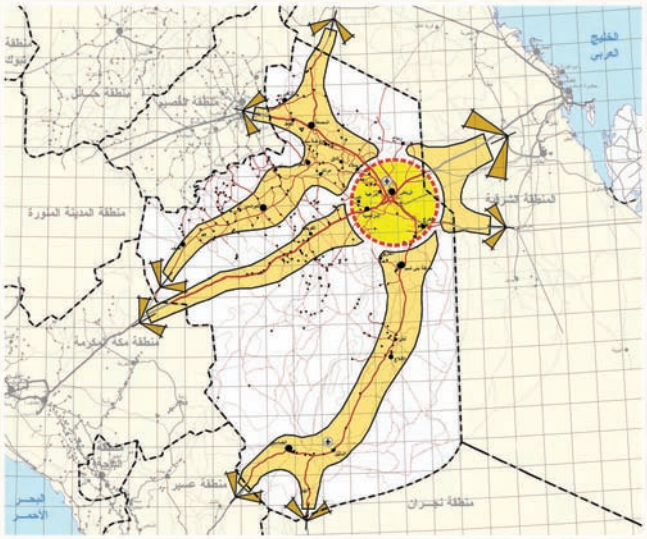

شكل (٥-٣)

مثال للتنمية المحورية

٥-٣-٣ تقييم البدائل واختيار البديل المفضل

يجب أن تتسم عملية التقييم بالحيادية التامة دون الانحياز لبديل عن الآخر بهدف الوصول لأفضل الحلول، ولتقييم البدائل المطروحة للتنمية يلزم وضع مجموعة من المعايير بما يتفق مع الأهداف. وتتم عملية التقييم للبدائل التخطيطية بناءً على المعايير السابقة، ونظراً لاختلاف الأهمية النسبية لمعايير التقييم فقد استخدم الوزن النسبي لكل معيار؛ وهو قيمة توضح أهمية المعيار بالمقارنة بباقي المعايير الأخرى ويتراوح الوزن النسبي للمعايير على سبيل المثال بين القيم (١،٣) ويتم مقارنة المعايير بشكل نسبي لتحديد الوزن لكل منها ويجب الأخذ في الاعتبار أن عملية الوزن لمعايير التقييم من الأمور النسبية في العملية التخطيطية.

ويتم التقييم بحيث يكون البديل الذي يحقق المعيار بشكل جيد يأخذ القيمة(٣) والبديل الذي يحقق المعيار بشكل ضعيف يأخذ القيمة (١) وللحصول على درجة التقييم النهائية لكل معيار، يتم ضرب الوزن النسبي للمعيار في درجة النجاح في تحقيق المعيار. فعلى سبيل المثال معيار حجم السكان الممكن استيعابهم بكل بديل أخذ الوزن النسبي(٢) وإحدى البدائل وليكن الثالث يمكن أن يحقق المعيار بشكل جيد وبالتالي أخذ أعلى درجة وهي (٣) وبالتالي تكون درجة التقييم النهائية تساوي(٢X٣ = ٦) وهكذا لكل معيار ثم يتم تجميع الدرجات النهائية في التقييم النهائي، بعد الانتهاء من عملية التقييم وحصول كل بديل على إجمالي الدرجات يكون البديل الأفضل أو المرجح هو الحاصل على أعلى درجة في التقييم النهائي، ولكنه ليس من الضروري أن يكون هو المخطط النهائي الذي تتم على أساسه صياغة استراتيجيات التنمية، ولكن من الممكن أن يكون هناك بديل آخر متقارب معه في الوزن النسبي وفي هذه الحالة يتم عمل ما يسمى البديل التوفيقي للاستفادة من مميزات كل منهما وتلافي الجوانب السلبية بما يحقق الأهداف التنموية المختلفة ويصبح هو في النهاية المخطط المقترح. جدول رقم (٥-١).

جدول(٥-١)

جدول تقييم البدائل للمخطط الإقليمي

أسس واعتبارات التقييم	معامل الوزن	البديل الأول	البديل الثاني	البديل الثالث
- الأسس والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية				
- عدد السكان (حجم السكان الممكن استيعابهم)				
- التكلفة الاستثمارية للبنية الأساسية				
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين أجزاء المنطقة				
- مدى تحقيق التنويع في القاعدة الاقتصادية				
- إمكانية استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة				
- تحقيق النمو الاقتصادي والسكاني المتوازن				
- إمكانية تحقيق مستويات مناسبة من الخدمات				
- إمكانية حل المشكلات الملحة والمباشرة				
مجموع نقاط الأسس والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية				
- الأسس والاعتبارات العمرانية				
- إمكانية تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة				
- إمكانية استخدام الموارد العمرانية المتاحة بكفاءة				
- تحقيق التكامل بين منظومة التجمعات العمرانية				
- المساهمة في الحفاظ على الطابع المميز للعمران والارتقاء به				
- مراعاة تأثير العوامل والمحددات الطبيعية والبيئية				
- الحد من الاستقطاب الحضري والحد من الهجرة				
مجموع نقاط الأسس والاعتبارات العمرانية				
إجمالي نقاط التقييم				

٦- بلورة المخطط الإقليمي وصياغة خطط التنمية

المخطط الإقليمي للمنطقة لسنة الهدف، يعني التصور بعيد المدى للجهود الإنمائية بالمنطقة وانعكاساتها على الأنشطة العمرانية بها خلال هذه الفترة، شاملاً التوزيع المتوقع لاستعمالات الأراضي الإقليمية، وهيكل السكان والعمالة، وقطاعات التنمية الاقتصادية، وتوزيع الخدمات وشبكات البنية الأساسية، والمرافق العامة الإقليمية بالمنطقة، و ما يتطلبه ذلك من سياسات وآليات لتنفيذه حتى سنة الهدف.

٦-١ استعمالات الأراضي الإقليمية

توضح استعمالات الأراضي الإقليمية كما هو موضح بالشكل (٦-١) التنظيم المكاني لعناصر الاستعمالات المختلفة، ويشمل هيكل توزيع استعمالات الأراضي الإقليمية والأنشطة العمرانية، من حيث توزيع التجمعات السكانية والنسق العمراني المتوقع لها، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية الأساسية، ومواقع الاستخدامات الخاصة، وتوزيع الخدمات الإقليمية ومرافق البنية الأساسية وتوزيع شبكات الطرق وتدرجها.

٦-٢ إعداد خطة التنمية العمرانية في الإقليم

تبع أهمية مراكز التنمية العمرانية من أنها تعمل على تحقيق التكامل الوظيفي بين مختلف أجزاء الحيز المكاني إقليمياً ووطنياً، كما أنها تعمل على ضبط وتنظيم عمليات التنمية العمرانية المستقبلية بالمنطقة.

وتشتمل خطة التنمية العمرانية على التوزيع الجغرافي لوظائف التجمعات العمرانية كما هو موضح بالشكل(٦-٢) وتشمل المستويات التالية:

- مراكز نمو حضرية (مراكز نمو وطنية ومراكز نمو إقليمية ومراكز نمو محلية).
- مراكز نمو ريفية(مركز المجمع القروي – مركز خدمة قروي – قرية خدمة – قرية تابعة).

٦-٣ إعداد خطة التنمية الاجتماعية الإقليمية

يتم إعداد خطة التنمية الاجتماعية لسكان المنطقة، بهدف تحديد كافة الخصائص السكانية والاجتماعية لسكان المنطقة للاستفادة منها في إعداد الخطط القطاعية المختلفة (الخدمات - الأنشطة والوظائف - المرافق - ...إلخ).

شكل (٦-١)

مثال لاستعمالات الأراضي الإقليمية المقترحة

٦-٣-١ تحديد المنهج المتبع للإسقاطات السكنية

- يتم أولاً تحديد النموذج المتبع للإسقاطات السكانية، وهو نموذج تحليل البقاء للدفعات العمريه (Cohort Survival Model) والذي يعتمد على التوزيع العمري والنوعي للسكان في سنة أساس معينة، ثم يتم تطبيق بعض الافتراضات (معدل الزواج – معدل الإنجاب – معدل المواليد والوفيات..إلخ) وذلك لفترة الإسقاط محل الدراسة.

شكل (٦-٢)

مثال لخطة التنمية العمرانية في الإقليم

- ثم يتم تحديد الفرضيات الأساسية، وهي عبارة عن مجموعة من المعدلات يجب أخذها في عين الاعتبار، عند تصميم نموذج الإسقاطات السكانية. وأهم هذه المعدلات معدل الإنجاب ومعدل الوفيات ومعدلات الهجرة.

٦-٣-٢ توقعات نمو السكان والخصائص السكانية في الإقليم

- **تقدير عدد السكان السعوديين:** خلال سنوات الخطة وحتى سنة الهدف بناءً على النموذج المطبق السابق ذكره، ويتم تقدير الخصائص العامة للسكان السعوديين، من حيث معدلات النمو والتوزيع السكاني حسب الحالة التعليمية والاحتياج للرعاية الصحية، ويتم عرض هذه الخصائص في صورة جداول وأشكال بيانية لسهولة التعامل معها، والاستفادة منها بقدر الإمكان وكذلك لسهولة تحديثها فيما بعد.
- **تقدير السكان غير السعوديين:** يعتمد على عوامل اقتصادية عالمية وإقليمية ومحلية لذا يجب وضع مجموعة من البدائل تفترض معدلات نمو معينة على أساسها يتم توقع أعداد السكان غير السعوديين.
- **تقدير جملة السكان:** يتم بناءً على البدائل التي تم وضعها للسكان غير السعوديين وبناءً على اختيار أحد البديلين يتم الحصول على إجمالي عدد السكان بالمنطقة.
- **التوزيع الجغرافي للسكان:** تشير الدراسات السكانية للمجتمعات النامية إلى الهجرة من القرى إلى المدن، باعتبارها ظاهرة عامة حدثت في معظم دول العالم النامي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في المناطق القروية، وتدني النمو الاقتصادي بها، مع تركز فرص العمل في المدن، وتوفر مستوى أفضل من الخدمات. وهذا التباين بين البيئة القروية والحضرية يشكل عامل الجذب للهجرة من القرى إلى المدن، و بناءً على ما سبق يتم وضع مجموعة من البدائل تفترض العلاقة بين سكان المدن والقرى بناءً على الهجرة التي من خلالها يتم تحديد التوزيع الجغرافي للسكان على المحافظات.

٦-٣-٣ توقعات السكان في سن العمل

تعبر قوة العمل عن جانب العرض في سوق العمل. ويمكن النظر إليها على أنها الرصيد السكاني المتاح لدخول سوق العمل، وبناءً على الإسقاطات السكانية للسعوديين، وعلى بدائل النمو السكاني لغير السعوديين، وعلى افتراض التوزيع النوعي لغير السعوديين، يتم تقدير قوة العمل.

٦-٤ إعداد خطة التنمية الاقتصادية في الإقليم

عند إعداد خطة التنمية الاقتصادية كما هو موضح بالشكل (٦-٣) يجب دراسة عنصرين هامين كالآتي:

- **دراسة معامل التوطن للأنشطة الاقتصادية:** تشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي يزيد معامل توطينها عن الواحد الصحيح. وهذه الأنشطة لها ميزة نسبية يجب التركيز عليها وتنميتها في المستقبل، كما

توجد مجموعة من الأنشطة يقل فيها معامل التوطن عن الواحد الصحيح وهذه الأنشطة تعتبر أنشطة ليس للإقليم ميزة نسبية فيها لذلك لا يتوطن منها قدر كاف بالإقليم. وفي هذه الحالة توصي استراتيجية التنمية الاقتصادية بإجراء دراسة تفصيلية لمعرفة مدى قدرة الإقليم على توفير موارد جديدة لهذه الأنشطة.

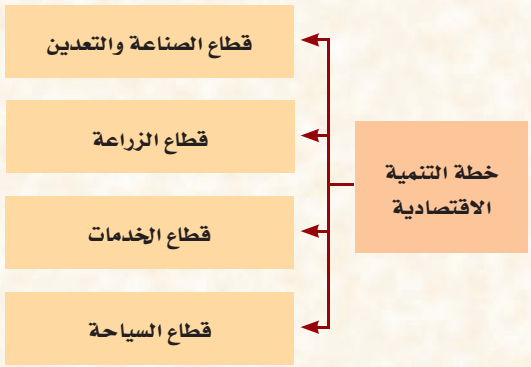

شكل (٦-٣)

خطة التنمية الاقتصادية في الإقليم

- **حساب الناتج الإقليمي:** يعد من الأشياء الهامة التي يجب دراستها عند إعداد خطة التنمية الاقتصادية الإقليمية وعادة ما يستخدم بهدف المقارنة بين الأقاليم لمعرفة مدى الفجوات في مستويات التنمية فيما بينها، كما يستخدم في دراسة مدى التغيرات في الناتج المحلي الإقليمي، نتيجة لأي تغيرات هيكلية في اقتصاديات الإقليم مثل التغير في حجم الطاقة، أو في كميات المياه المتاحة للاستهلاك المنزلي و الصناعي. وعلى الرغم من أن أساليب حسابات الناتج الوطني قد تقدمت كثيراً نتيجة لتوفر البيانات على المستوى الوطني بأجهزة الحكومة المركزية، إلا أن الدراسات الخاصة بحسابات الناتج الإقليمي مازالت مبكرة. ويعتمد تقدير الناتج الإقليمي على مصدرين الأول البيانات التفصيلية المتاحة بتعدادات السكان والمتعلقة بدخل الفرد في الإقليم والثاني البيانات الضريبية الخاصة بكل من قطاعي الخاص والأعمال. و في حالة غياب مثل هذه البيانات يستخدم بعض الاقتصاديين نماذج الاقتصاد الرياضي لحساب الناتج الإقليمي.

٦-٤-١ إعداد خطة تنمية قطاع الصناعة والتعدين في الإقليم

تعكس خطة التنمية الصناعية في الإقليم كما هو موضح بالشكل (٦-٤) ثلاثة أبعاد أساسية وهي **البعد الوطني** ويتمثل في كون الاستراتيجية الصناعية وسياستها تسهم وبشكل مباشر في توزيع قاعدة الاقتصاد الوطني، و **البعد الإقليمي** يتمثل في التركيز على استغلال الموارد المتاحة التي تتمتع بميزة نسبية، و**البعد المحلي** يتمثل في استغلال و تطوير شبكات المرافق والبنية الأساسية في المواقع المختلفة بالمنطقة.

شكل (٦-٤)

خطة تنمية قطاع الصناعة والتعدين في الإقليم

٦-٤-٢ إعداد خطة تنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الأقليم

إن إعداد خطة التنمية الزراعية كما هو موضح بالشكل (٦-٥) يجب أن يبدأ من أرض الواقع الحالي للقطاع الزراعي في المنطقة، وبما يشتمل عليه من موارد زراعية وإمكانات حيوانية وداجنة، مع دراسة وتشخيص المشكلات والمحددات التنموية وتوقع طفرات تكنولوجية مستقبلية.

شكل (٦-٥)

خطة تنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الإقليم

٦-٤-٣ إعداد خطة تنمية قطاع الخدمات في الإقليم

تعتمد خطة تنمية قطاع الخدمات كما هو موضح بالشكل (٦-٦) في المقام الأول على الإمكانات والمقومات المتاحة من الخدمات في المنطقة و على ما هو قائم من مشكلات ومحددات إلى جانب طبيعة الأهداف الوطنية في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي قطاع الخدمات.

٦-٤-٤ إعداد خطة التنمية السياحية في الإقليم

تعتمد خطة التنمية السياحية كما هو موضح بالشكل(٦-٧) في المقام الأول على الإمكانات والمقومات المتاحة للنشاط السياحي في المنطقة، و على ماهو قائم قائم من مشكلات ومحددات تواجه هذا النشاط، إلى جانب طبيعة الأهداف الوطنية للسياحة و دورها في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي التنمية السياحية بصفة خاصة.

شكل (٦-٦)

خطة تنمية قطاع الخدمات في الإقليم

٦-٥ إعداد خطة شبكة الطرق والنقل في الإقليم

تعتبر شبكة الطرق والنقل أساساً لعملية التنمية وبدونها لن تؤتي التنمية ثمارها المرجوة لذا فإن إحداث تنمية حقيقية يتطلب تطوير شبكة الطرق والنقل. وتتمثل عناصر الخطة كما هو موضح بالشكل (٦-٨) في الآتي:

٦-٦ إعداد خطة تنمية قطاع المرافق العامة في الإقليم

٦-٦-١ إعداد خطة التغذية بمياه الشرب

كما هو موضح بالشكل (٢-٩)

٦-٦-٢ إعداد خطة الصرف الصحي والتخلص من النفايات

كما هو موضح بالشكل (٢-١٠)

٦-٦-٣ إعداد خطة الطاقة الكهربائية والاتصالات

كما هو موضح بالشكل (٢-١١)

شكل (٦-٧)

خطة التنمية السياحية في الإقليم

شكل (٦-٨)

خطة شبكة الطرق والنقل في الإقليم

شكل (٦-٩)

خطة التغذية بمياه الشرب في الإقليم

شكل (٦-١٠)

خطة الصرف الصحي والتخلص من النفايات في الإقليم

٦-٧ الخطوات الإدارية لاعتماد المخطط الإقليمي

٦-٧-١ إعتماد مجلس المنطقة

يتم مخـاطـبة مجـلس المنـطقـة من خلال الجـهــات الحـكومـيـة المعنية (الأمانة) لتحديد موعد جلسة وعرض المخطط الإقليمي على المجلس برئاسة أمير المنطقة وممثلي الوزارات والمصالح الحكومية وممثلي المجلـس البلدي، وممثـلي مواطني المنطـقـة بالمجلس تقـوم الأمـانـة أو البلدية الفرعية بعرض مراحل المشروع المختلفة وكافة الدراسات التي تم القيام بها والجهات التي ساهمت في إعداد المخطط ويتم مناقشة مسودة المخطط وتقوم الجهة المختصة بالـرد على كـافة الاستفسـارات، وتسجيل كافة المـلاحظـات، وإجراء التعديلات المطلوبة على المخطط، ويتم عمل محضر اجتماع لهذه المناقشة يسجل فيه الحضور والموضوع والتعديلات التي اتفق عليها المجلس ويتم بعد ذلك عمل كافة التعديلات والملاحظات وعرضه مرة أخرى على المجلس للاعتماد النهائي.

٦-٧-٢ إعتماد المخطط الإقليمي من اللجنة العليا للتخطيط

بعد اعتماد مجلس المنطقة للمخطط الإقليمي يتم مخاطبة اللجنة العـليا للتخطيط، من خلال الجهة الحكومية المختصة (الأمانة) لتحديد موعد لعرض المخطط الإقليمي على اللجنة. وفي العرض تقوم الجهة المختصة بعرض مراحل المشروع المختلفة، وكافة الدراسات التي أجريت، والجهات المساهمة في وضع المخطط، وكذلك تقديم عرض مختصر لملاحظات مجـلس المنطقة، والتـي تم استيفاؤها و إجراء التعديلات الخاصة بها. و يتم النقاش للمخطط الإقليمي من خلال اللجنة العـليا وما يمثلها. ويتم عمل محضر اجتماع يسجل فيه الحضور والموضوع والملاحظات والتعديلات التي تم الاتفاق عليها ثم يتم عمل كافة التعديلات ثم عرضها مرة أخرى للاعتماد النهائي.

٦-٧-٣ إعتماد المخطط الإقليمي من وزارة الشؤون البلدية والقروية

هذه الخطوة هي الخطوة الأخيرة في اعتماد المخطط الإقليمي للمنطقة وفيها تقوم الجهة المختصة (الأمانة / الإمارة) بمخاطبة وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزير الشؤون البلدية والقروية) لتحديد موعد لعرض المخطط الإقليمي واعتماده. وفي العرض تقوم الجهة المختصة بعرض مؤشرات المحددات والإمكانات، والنتائج النهائية لاستراتيجيات التنمية الإقليمية، والتوصيات العامة والخاصة للمخطط الإقليمي،

شكل (٦-١١)
خطة الطاقة الكهربائية و الاتصالات في الإقليم

وآليات التفعيل. وبعد الاعتماد من وزارة الشؤون البلدية والقروية يكون بذلك قد اكتسب المخطط الصفة القانونية والإلزامية لجميع الشركاء في عملية التنفيذ.

٧- تحويل المخطط الإقليمي إلى خطط قطاعية تنفيذية

٧-١ الخطط القطاعية التنفيذية

الخطط القطاعية هي الخطوة التنفيذية الأولى للمخطط الإقليمي حيث يتم تحويل المخطط الإقليمي إلى مجموعة من الخطط القطاعية الخاصة بجميع المجالات(اجتماعية – اقتصادية – خدمات – بيئية – مرافق.. إلخ) ويتم مناقشتها مع الإدارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كلاً فيما يخصه وهذه الخطط خاصة بالخدمات العامة وتوزيعها على مستوى الوحدات التنموية المقترحة من المخطط على أساس أن توفير تلك الخدمات هي حجر الزاوية في عملية التنمية الإقليمية الشاملة.

٧-٢ بعض و مبادئ إعداد الخطط القطاعية التنفيذية للمخطط الإقليمي

- الأخذ في الاعتبار الظروف الطبيعية والبيئية لمنطقة الدراسة في تصميم المعدلات المقترحة، وكذلك العوامل الاجتماعية، و الأهداف الاستراتيجية للمملكة للعمل على توطين البدو وتحسين المستوى الاجتماعي لهذا النمط من السكان.
- تقدير الاحتياجات المستقبلية للسكان من الخدمات في إطار وحدات التنمية المقترحة، و ذلك لتحقيق أعلى كفاءة استخدام لهذه الخدمات من خلال تحديد عدد السكان المناسب للخدمات المقترحة.
- الأخذ في الاعتبار تباينات معدلات الخدمات في نمطي العمران (المدن والقرى) و ذلك بتأثير التفاوت في معدلات التحضر من ثم الطلب على الخدمات.

٧-٣ خطوات إعداد الخطط القطاعية التنفيذية للمخطط الإقليمي

يتم إعداد الخطط القطاعية لكافة القطاعات التنموية المختلفة، وذلك في إطار المعايير والمعدلات التخطيطية و فقاً للخطوات التالية:

- يتم إعداد الخطة لكل محافظة (على حده) من المحافظات المكونة للمنطقة، حتى تكون هناك خطط على مستوى المحافظات، وإجمالي هذه الخطط يمثل خطة القطاع على مستوى المنطقة.
- دارسة الوضع الحالي وتحديد مقدار العجز.
- تقدير الاحتياج المستقبلي بناءً على عدد السكان المتوقع والمعدلات التخطيطية.
- التوزيع المكاني على الوحدات التنموية.
- بعد الانتهاء من إعداد الخطط تقوم الجهة المختصة (الأمانة-البلدية) بمناقشة الخطط مع الإدارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كل على حسب تخصصه ثم يتم استيفاء كافة الملاحظات والتعديلات التي قد تطرأ على الخطط من الجهات السابق ذكرها، ثم إعداد الخطط في صورتها النهائية واعتمادها، ثم توزيع الخطط القطاعية على الإدارات الحكومية كل حسب اختصاصه لإدراجها في الميزانيات وتوفير الاعتمادات المالية لتنفيذ تلك الخطط. ويوضح جدول (٧-١) مثال لأحد الخطط القطاعية.

جدول (٧-١)

مثال لخطة قطاع التعليم

الوحدة التنموية	عدد وحدات الخدمات التعليمية								
	بنين			بنات			ثانوي فني	تدريب مهني	معاهد	كليات
	ابتدائي	متوسط	ثانوي	ابتدائي	متوسط	ثانوي				
جملة خدمات المنطقة ومراكزها١٤٥٠هـ										
جملة الخدمات الحالية ١٤٢٠هـ.										

٧-٤ متابعة الخطط وآليات تنفيذ المخطط الإقليمي

هذه المرحلة من أهم المراحل التي تساهم في إنجاح الخطط وإخراجها إلى حيز التنفيذ وهنا يأتي دور ما يسمى شركاء التنمية الممثلين في الدولة؛ وتمثلها الإدارات الحكومية المختصة والمجلس البلدي، والقطاع الخاص ويمثله المستثمرون. و يظهر هذا الدور في الآتي:

- تقوم الدولة بتوفير شبكات البنية الأساسية وشبكات الطرق لمواقع التنمية كما تقوم بسن القوانين وتوفير الحوافز لتشجيع المستثمرين ودفع عجلة التنمية.
- يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في المشاريع المطروحة بالخطط المختلفة كمشاركة منه في إنجاح عملية التنمية.
- يقوم المجلس البلدي من خلال الجمعيات بدور التوعية العامة للمواطنين بهدف المساهمة في نجاح الخطط.
- تتولى الأمانة إنشاء إدارة مستقلة بالهيكل التنظيمي؛ تكون مسؤوليتها المتابعة مع البلديات الفرعية ومراكز النمو لتنفيذ تلك الخطط و معالجة المشاكل التي قد تطرأ عليها.
- يجب تعزيز دور التخطيط العمراني وإدارته بالبلديات الفرعية من خلال توفير الدعم الفني والمالي اللازم لذلك.

٨- تحديث ومراجعة المخطط الإقليمي

إن التحديث المستمر لبيانات المخطط الإقليمي في إطار مرن لاستيعاب المتغيرات وعمل التعديلات بما يحقق هدف التنمية الإقليمية المستدامة يكسب المخطط قوة ومصداقية. ويتم التحديث لمجموعة العناصر التالية:

- **تحديث بيانات الوحدات الإدارية المكونة للمنطقة:** ويقصد بها تحديث بيانات المنطقة والمحافظات والمدن والمراكز والقرى من خلال معلومات أساسية، تتمثل في المساحة و عدد السكان والرقم الكودي والوصف وامكانات التنمية والمحددات والمشاكل ومقترحات ومشروعات التنمية. ويتم ذلك من خلال استمارة استبيان مسح القرى و المدن والتي يتم تحديدها بشكل دوري سنوياً.
- **تحديث بيانات قطاع الخدمات العامة:** يتم تحديث بيانات الخدمات العامة؛ الممثلة في الخدمات التعليمية والصحية والإدارية والأمنية والترفيهية والرياضية... إلخ من خلال تحديث المباني والتجهيزات وطاقة الوحدات الخدمية والعاملين بالوحدات الخدمية، ومدى توفر الخدمات بالوحدة. ويتم ذلك من خلال تحديث قاعدة بيانات الوحدات الخدمية عن طريق طرفيات لكل إدارة حكومية.
- **تحديث بيانات الخرائط:** ينتج عن المخطط الإقليمي للمنطقة عدد كبير من الخرائط بواسطة برامج أنظمة المعلومات الجغرافية، وحيث إن كل خريطة مكونة من عدة طبقات (Layers) قد يربو على ألف طبقة، وهذه الطبقات تكون ممثلة للمعلومات، وهي التي يتم فيها التعديل سواء بالإضافة أو الحذف أو التعديل. ويتم التعديل في محتويات الطبقة دون المساس بإحداثيات خطوط الطول والعرض، ثم يتم تسجيلها بنفس الاسم أو اسم جديد.
- **تحديث التوصيات والسياسات:** نظراً للتغيرات التي قد تطرأ سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، يجب أن يكون هناك صفة المرونة في المخطط و التي تسمح بتعديل التوصيات والسياسات التنموية طبقاً للمتغيرات وتسجيلها في قاعدة معلومات المنطقة.

المراجع

- مشروع دراسة المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة - مكتب الاستشاري د. أحمد فريد مصطفى - المدينة المنورة ١٤٢٢ هـ.
- مشروع تفعيل آليات التنفيذ لدراسات المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة - مكتب الاستشاري د. أحمد فريد مصطفى - المدينة المنورة ١٤٢٣هـ.
- الاستراتيجية العمرانية الوطنية - وزارة الشؤون البلدية و القروية ١٤٢٠هـ.
- يوسف إبراهيم السلوم – نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية – ١٤١٦هـ.
- دكتور. سمير محمد علي الرديسي - المدخل للتخطيط الإقليمي - دار المفردات للنشر و التوزيع و الدرسات - الطبعة الأولى - الرياض - ١٤٢٠هـ
- دكتور مهندس. أحمد خالد علام – دكتور مهندس. محمد أحمد عبد الله، دكتور مهندس. مصطفى محمد الديناري - التخطيط الإقليمي - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٥هـ.
- دكتور . أحمد خالد علام - تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٨هـ.
- دكتور . أحمد خالد علام – دكتور. محمد احمد عبد الله - دكتور مهندس. مصطفى محمد الديناري - تاريخ تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٣هـ.
- دلائل أعمال التخطيط العمراني- إعداد و تنظيم البيانات التخطيطية- التقرير النهائي دليل رقم (٣) الجزء الثاني وزارة التعمير و المجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي - القاهرة ١٩٨٤م.

دلائل الأعمال التخطيطية

١ – دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية للمدن.

٢ – دليل إعداد و تحديث المخطط الهيكلي للقرى.

٣ – دليل إعداد و تحديث المخطط الهيكلي للمدن.

٤ – دليل اعداد وتحديث المخططات الإقليمية.

٥ – دليل الإستعمالات الإقليمية الخاصة.

٦ – دليل المحافظة على التراث العمراني.

٧ – دليل المصطلحات التخطيطية لنظم المعلومات الجغرافية.

٨ – دليل المعايير التخطيطية للخدمات.

٩ – دليل المعايير التخطيطية لمواقف السيارات.

١٠ – دليل تخطيط الأسواق الشعبية.

١١ – دليل تخطيط الخدمات التجارية فى المدن.

١٢ – دليل تخطيط النقل فى المدن السعودية.

١٣ – دليل تخطيط مراكز الأحياء و المجاورات السكنية.

١٤ – دليل تخطيط مراكز المعارض للمدن.

١٥ – دليل تصميم عناصر فرش الشوارع.

١٦ – دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط.

١٧ – دليل تنفيذ المخططات الهيكلية للمدن.

١٨ – دليل تنفيذ ومتابعة المخططات الإقليمية.

١٩ – دليل الضوابط التخطيطية للمصانع الزراعية ومشاريع الإنتاج الحيواني.

٢٠ – دليل معالجة و تخطيط الفراغات في المدن.